اقتصاد

فوق الطاولة

جيش وشعب وحكومة في مواجهة الحرب الاقتصادية

عامر الياس شهدا

مع اشتداد الحرب الاقتصادية على سورية والعقوبات الأوروبية الجائرة التي تبنتها معظم الدول الأجنبية والعربية والتي أدت إلى خلق معاناة حقيقية للشعب نتيجة تدني توفير حاجاته على مستوى الخدمة وعلى مستوى بعض المواد الأساسية التي يتم تأمينها بشق الأنفس، وهذه المعاناة لم تقتصر على الشعب وإنما أيضاً على الحكومة السورية المسؤولة عن تأمين مستلزمات الشعب، ولم تتهرب من مسؤولياتها ضمن الإمكانيات المتاحة، وهي في الواقع شحيحة جداً، نعتقد أن تعاظم الاحتجاجات على الحكومة ناتج عن ابتعادها عن الشفافية مع المجتمع، نعتقد أن الوقت يتطلب بشكل ملح تقارب ما بين الحكومة والشعب بإطار الشفافية، يجب أن نوضح للمجتمع المعاناة التي تحد من إيجاد حلول للمشكلات فأي مسؤول في الحكومة بحاجة إلى أدوات تمكنه من طرح الحلول وتأمين المستلزمات، في واقع الحال هذه الأدوات متوافرة بأدنى مستوياتها، وعلى المجتمع أن يكون مدركاً لذلك لا أن يشكل عبئاً آخر على الحكومة، فبدلاً من توجيه جهودها لإيجاد حلول تخص كل شرائح المجتمع، يتم تشتيت الجهود لعدد من المناحي يطرحها المجتمع جاهلاً الحقيقة التي أدت إلى خلق المشكلة، وهذا الأمر يجب تلافيه من الحكومة بحيث تكون تصريحات مسؤوليها تدعو إلى تفاعل المجتمع إيجابياً معها والطلب منه طرح الحلول بعد شرح المشكلة بوضوح، أي دعوة لتضافر الجهود من أجل مجابهة الحرب الاقتصادية التي أصبحت معلنة ضد سورية.

في الواقع نحن أمام مرحلة صعبة تفوق صعوبتها الحرب العسكرية لأنها تتعلق بلقمة المواطن وحاجيته الأساسية، على المجتمع أن يعي أن المشكلة لا تتعلق بمسؤول بعينه، المشكلة أكبر من ذلك بكثير، والعدو للأسف داخلي وخارجي، الخارجي يعاقب ويمنع والداخلي لا يرحم وليس على استعداد ليضحي ولو بالقليل.

نحن نثمن عالياً تضحيات الجيش العربي السوري وما أحرزه من انتصارات وهذا يفرض على المجتمع السوري خوض المعركة الاقتصادية والصمود بوجهها كما صمد الجيش العربي السوري، فالحرب لا تقتصر على تضحيات جيشنا العظيم وإنما هذه التضحيات يلزمها دعم اجتماعي يحقق الصمود والانتصار النهائي لسورية.

بشفافية وبحسب معلوماتي الشخصية فموارد الخزينة تدنت لمستويات خطرة نتيجة توقف العجلة الاقتصادية، وسبب توقفها العقوبات الاقتصادية الأوروبية المتمثلة بمنع المصارف من تحويل الأموال للخارج ومنع الحوالات الخارجية من القدوم لسورية، هذه مشكلة أساسية تستلزم بدائل داخلية في الواقع هذه البدائل محدودة ومحدوديتها تؤدي إلى محدودية الحلول والبدائل، أضيف لهذه العقوبات الدمار والسرقات التي حدثت لمصانع كثيرة في سورية، وكلنا على علم بما تبذله غرف التجارة والصناعة مع الحكومة للدفع باتجاه إعادة إقلاع هذه المصانع وضمن إمكانيات محدودة، لذلك يجب أن نعي أن الحلول ليست بعصا سحرية، الحلول يلزمها تضافر الجميع والتضحية من الجميع، ولا أعتقد أن مسؤولاً في الدولة لديه حلول جذرية ولا يطرحها، كل هذا أثر في موارد الخزينة حيث انخفضت الرسوم والضرائب وزادت الأعباء نتيجة الحرب الظالمة على الشعب السوري.

ندعوكم جميعاً للخروج من الأنانية ولنفكر بمنطقية أكثر، يومياً يعود مهجرون سوريون من لبنان والأردن وباقي الدول إلى سورية، وهذا الأمر يتطلب بذل جهود كبيرة لتأمين متطلباتهم المعيشية من مأكل ومشرب وتدفئة ومسكن، هذه متطلبات يواجهها شح بالموارد، وكلها تسبب إرباكات، مع الإشارة إلى أن توجيهات الحكومة تضع تأمين العائدين لسورية في سلم أولوياتها.

لنكن أيضاً أكثر شفافية بخصوص الحاجة للقطع الأجنبي، إذ منعت العقوبات إرسال أي حوالة إلى سورية وفرضت رقابة شديدة على المصارف السورية، وكلنا يعلم أن استيراد أي مادة من الخارج يلزمه قطع أجنبي، وللمعلومة أيضاً فهناك كثير من المصارف الخارجية استدعت سوريين حساباتهم لديها بالدولار وطلب منهم إما إغلاق الحساب أو تحويله لليورو، كل ذلك من أجل إحكام الرقابة على حسابات السوريين أيضاً، هناك مجموعة استغلت ذلك، فهم لم يشبعوا مما حققوه من موارد مالية نتيجة الحرب. للأسف الوضع شجع البعض على الجشع لا بل التفاوض أيضاً من أجل سعر الدولار حيث يؤكدون أنهم غير مستعدين للتضحية ولو بجزء يسير مما حققوه خلال سنوات الحرب، أضيف إلى ذلك الفساد الذي اعتبر نقطة قوة بالنسبة لهم.

أعتقد أن توضيح الوضع من شأنه أن يدفع الشعب للالتفاف حول الحكومة فالموضوع لا يتعلق بشخصيات بقدر ما يتعلق ببلاد تتعرض لأشرس معركة عسكرية اقتصادية من أجل إركاع شعبها، ما يدعونا إلى تشابك أيدينا جميعاً جيشاً وشعباً وحكومة لمجابهة هذه الحرب الظالمة على الشعب السوري.

بتأخير ١٩ شهراً في عمل اللجنة المتخصصة.. موظفون في المصارف «لا معلقين ولا مطلقين» بعد كف اليد بسبب التعثر!

فضلية: تحصيل ٥٢ بالمئة من الديون المتعثرة.. وتمديد عمل اللجنة لأجل غير مسمى

صالح حميدي

٢٢ شهراً ومازال عدد من عمال المصارف برتبة مديرين ورؤساء أقسام من دون رواتب وتعويضات ويدهم مكفوفة بذريعة القروض المتعثرة، طوال هذه المدة كما يقال بالعامية «لا معلقين ولا مطلقين»، وبعد هذه المدة لم يصدر أي إجراء بخصوصهم سواء باتهام أم براءة. هذا لسان حال مسؤولين مصرفيين استطاعت «الوطن» استطلاع آراء عشرة منهم على رأس عملهم، ومنهم تحت التصرف وكف اليد، ومنهم بانتظار نتائج الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش.

وفي التفاصيل، صدر القرار رقم ٣٥٢ بتاريخ ٢٠١٧/٢/٥ المتعلق بتشكيل لجنة مركزية تضم في عضويتها رئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية ورئس المجلس الاستشاري في رئاسة مجلس الوزراء والمدير التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية، ونص القرار كذلك على تشكيل ست مجموعات عمل تعمل تحت إشراف اللجنة المركزية الخاصة بالمصرف التجاري والعقاري والصناعي والزراعي والتسليف الشعبي والتوفير، تضم في عضويتها أعضاء من المجلس الاستشاري في رئاسة مجلس الوزراء والهيئة المركزية للرقابة والتفتيش والجهاز المركزي للرقابة المالية ومحامي دولة ومن مفوضية الحكومة لدى المصارف، وحدد القرار مهمة اللجنة المركزية بالإشراف على عمل المجموعات المشكلة وترفع تقاريرها بشكل دوري إلى رئيس مجلس الوزراء حول تطور عملها وحتى انتهاء مهمتها، على حين حدد القرار مهمة مجموعات العمل بالتدقيق في ملفات القروض المتعثرة لدى المصارف العامة وتبيان التجاوزات والمخالفات فيها إن وجدت وترفع نتائج عملها إلى اللجنة المركزية.

١٩ شهر تأخير

ما لفت إليه المسؤولون المصرفيون أن القرار ألزم المجموعات الست بإنهاء أعمالها خلال فترة شهرين من تاريخ تشكيلها، إلا إذا ارتأت اللجنة المركزية ضرورة تمديد عمل هذه المجموعات لمدة إضافية، على ألا تتجاوز الشهر الواحد، ما يعني المدة الزمنية المعطاة لها هي ثلاثة أشهر في أقصى حد، إلا أنها تمارس أعمالها حتى اللحظة، أي بتأخر ١٩ شهراً. اللجنة التي شكلتها رئاسة مجلس الوزراء بالقرار رقم ٣٥٢ لدراسة أضابير القروض المتعثرة وبعد مضي أسبوعين فقط صدر أول قرار كف يد بحق عاملين في أحد المصارف ثم تتالت القرارات لتشمل عاملين في بقية المصارف العامة.

ويرى هؤلاء أن المدة غير كافية للحكم عليهم قبل أن يمر ما يقرب العامين من دون تأكيد لوجود أو عدم وجود مسؤولية، ومعظمهم لديه أكثر من عشرين عاماً في الخدمة، وبعضهم لديه ٣٥ عاماً في الخدمة.

وبين آخرون أن عدداً من القروض تعثرت نتيجة الأزمة التي تمر بها البلاد وليست مشكلة مقترضين متعثرين لأن هذه القروض جميعها بضمانات عقارية لم يغادر بها أصحابها إلى خارج الوطن، وتأثرت أسعار هذه العقارات ارتفاعاً أو انخفاضاً تبعاً لمناطق وجودها لكنها موجودة وقابلة للبيع وفق إجراءات المصارف القانونية.

أما على صعيد المنح لهذه القروض وما رافقه من مشاكل بسب المسؤولين، فإن العديد من الأسماء تحت التصرف والمكفوفة اليد ليس لها وجود في موافقات المنح، وأن من قام بالمنح استقال أو تقاعد أو سافر خارج البلاد، ليتحول الموضوع إلى التقصير في التحصيل رغم كل ظروف البلد من دوائر تنفيذ مغلقة ومناطق يصعب الوصول إليها وكوادر غير موجودة، ومحاكم بفاعلية محدودة، يضاف إليها مشاكل عديدة أقرتها لجنة سابقة مشكلة من مصرف سورية المركزي حددت صعوبات الإجراءات التنفيذية والتبليغات والتي يستشف منها وجود مشاكل تنسيق مع وزارة العدل وصعوبة تجاوز بعض الإجراءات القانونية.

المصادر المصرفية أشارت إلى أن الإيجابية الأهم التي وصلت لها اللجنة هو تحفيز الجهاز القضائي بشكل إيجابي وامتثال الأخير لتعليمات تسريع الإجراءات وتجاوز بعض الصعوبات التي كانت تعترض المصارف وسرعة القرارات، وكل ذلك لم يكن متاحاً سابقاً، ما خلق عناصر ضغط على عدد من المقترضين لتسوية وجدولة ديونهم أو تسديد التزاماتهم، يضاف إليها إنجازات الجيش العربي السوري بتحرير وتأمين مناطق وطرق ما سهل الوصول إلى مناطق لم تكن متاحة سابقاً خلال سنوات الحرب.

أما السلبيات بحسب المصادر، فعدا عن تأثيراتها على العاملين فتتمثل بالهيمنة على إدارات المصارف العامة حيث لم تعد تمتلك قدرة حل مشاكلها وفق أصول الإدارة بل كان كل إجراء يتم الرجوع فيه لرئاسة اللجنة بدلاً من القدرة على اتخاذ القرار بشكل مستقل إدارياً، واصفين الأمر بالحالة الخاصة التي لم يشهد لها مثيل في تاريخ الإدارات العامة في سورية، على حين تصبح تبعية الإدارة للجنة خاصة يعتريها عدد من ثغرات قانونية في طبيعة تشكيلها بدلاً من تبعية الإدارة للوزارة المعنية.

رؤى جديدة

صرّح رئيس هيئة الأوراق والأسواق المالية عابد فضلية لـ«الوطن» بأن لجنة القروض المتعثرة كانت سباقة في معالجة الكثير من الملفات المتعثرة ونجحت بتحقيق مبالغ عبر تحويلها من متعثرة إلى محصلة بنسبة ٥٣ بالمئة حتى الآن (من إجمالي المبالغ المتعثرة)، وساهمت مبكراً في مرحلة التعافي في تصفية الملفات المتعثرة وتحسين العلاقة بين المقترضين والمقرضين في المصارف العامة.

وأكد فضلية (وهو عضو المجلس الاستشاري أيضاً) أن عمل اللجنة محدد بفترة زمنية في البداية لكن تم تمديدها لأجل غير مسمى، وهذا ما يحدده رئيس مجلس الوزراء، وهي لم تحل حتى الآن.

بين فضلية أن هذه اللجنة في نهاية المطاف مؤقتة ويفترض عند معالجتها لمعظم الملفات المتعثرة تنتقل مهامها وأعمالها إلى المصارف لتتابع وتقوم بهذه المهمة قائلاً: أنا ما زلت رئيس لجنة المصرف الصناعي.

وأشار إلى أن معظم الملفات الكبيرة حسمت لمصلحة المصارف العامة ولم يبق سوى ملفات كثيرة العدد وقليلة المبالغ حيث بدأنا من الكبيرة إلى الأقل قيمة.

وأوضح أن المصارف الستة حصّلت ١٦٠ مليار ليرة من أصل ٣٠٠ مليار تتزايد نتيجة الفوائد ولم يعد هناك ملفات كبيرة إلا بعض الملفات الشائكة.

ويرى رئيس هيئة الأوراق والأسواق المالية أن المصارف العامة يفترض أن تتابع مهام اللجنة لأن هذا العمل من مهام المصارف في الأساس.

وبين أن مهام اللجان هدفها المساعدة على التحصيل وتحديد مكامن الخلل في تعطل التحصيل ودعمت الحكومة اللجان وأعمالها حتى تمكنت من تحصيل هذه المبالغ.

ولفت إلى أنه منذ عام وجه رئيس الوزراء بتفعيل القطاع المالي بما فيه المصارف ووجه بإعداد مقترحات ومسودات لمعالجة المعوقات التشريعية لدراستها بهدف تفعيل القطاع المالي وقانون المصارف العامة مثل البورصة سوق دمشق للأوراق المالية وهيئة الأوراق المالية والعمل المصرفي وقانون المصارف العامة، إلا أن كل تلك المقترحات يتم العمل عليها ببطء.

فضليه كشف عن كتلة نقدية كبيرة لدى المصارف العامة، في المقابل هناك العديد من الجهات والمستثمرين ممن هم بحاجة لقروض، حيث تعاني المصارف من تخمة نقدية كبيرة ومن جهة أخرى هناك طرف بحاجة لها، وأوضح أن العمل الحكومي تركز في الآونة الأخيرة على إيجاد جهات أقنية تربط بين الجهتين عبر مرسوم أو قانون لتسهيل التواصل بين هذه الكتل النقدية الكبيرة والمقترضين والمستثمرين.

رؤى جديدة لتعديل قانون تسوية القروض المتعثرة

ولفت إلى عدة رؤى تستهدف تعديل قانون تسوية القروض المتعثرة لعام ٢٠٠٧ رقم ٢٦ حيث يكون مرناً أكثر ويسرع من تسوية الملفات والقروض المتعثرة لتمكين المتعثرين بفعل الأزمة من الحصول على التسهيلات، مشيراً إلى إعداد مسودة من مصرف سورية المركزي يتم تطويرها حالياً.

وبين أن رئاسة الحكومة ووزير المالية طلبا إعادة تفعيل المرسوم ٦١ لعام ٢٠٠٧ الذي يسمح للتحول إلى شركات مساهمة عامة بعد إعادة تقييم الأصول إضافة إلى مسودة وضعتها وزارة المالية بالتعاون مع هيئة الأسواق والأوراق المالية وسوق دمشق للأوراق المالية، حيث يصدر مرسوم يحرك بشكل فعلي المؤسسات الفردية والشركات العائلية والخاصة ويشجع على التحول إلى شركات مساهمة عامة عبر خلق رأس مال جديد من مكتنزات المواطنين من خلال شراء أسهم هذه الشركات المتحولة حديثاً.

وأوضح أن هذه الإجراءات تصب في إطار استثمار المال الوطني وتحويله إلى رأس مال وكل يشتغل باختصاصه من الجهات المعنية، وإيجاد حل لعدم ترك المال الوطني مخزناً من خلال إيجاد أشكال مؤسسية من خلال تعديل بعض التشريعات التي تسهل إعادة الإقراض لتحريك الاقتصاد الوطني.

طه يؤكد لـ«الوطن»: بوادر انفراج أزمة الغاز الأسبوع القادم وقرار إلغاء التوزيع للموظفين لمنع الازدواجية

رامز محفوظ

أكد مدير فرع غاز دمشق وريفها منصور طه لـ«الوطن» أن بدء الانفراج التدريجي في أزمة الغاز أصبح واضحاً، إذ تم منذ بداية الأسبوع الحالي بتوجيه من وزير النفط زيادة كميات الغاز المعبئة والموزعة بالأسواق لأكثر من ١٦٠ ألف أسطوانة في القطر، وفي دمشق وريفها لأكثر من ٤٥ ألف، أسطوانة وسوف يلحظ المواطن بوادر الانفراج الحقيقي للازمة بداية الأسبوع القادم في معظم المناطق.

وبالنسبة للمطاعم التي تتاجر بأسطوانات الغاز المنزلي، أوضح طه أن هناك قراراً صادراً من مجلس المحافظة بالنسبة لمطاعم دمشق وريفها منذ سنتين بمنع استخدامها لأسطوانات الغاز المنزلي منعاً باتاً، وأن فرع غاز دمشق قام بإلزام المطاعم بشراء حاجتهم من الأسطوانات الصناعية المخصصة للمطاعم والتي بلغ عددها ١٠٠ ألف أسطوانة، وهناك مخالفات يتم ضبطها من قبل لجان مختصة من التموين والصحة والمحافظة كلفوا بإجراء جولات للكشف عن أي مطعم يستخدم أسطوانة منزلية، إذ تصادر الأسطوانات ويتم تنظيم ضبط بحق صاحب المطعم، مبيناً أن عدد الضبوط بحق المخالفين كبيرة، لكن حالات استخدام المطاعم لأسطوانات الغاز المنزلي قليلة هذا العام بالنسبة للسنوات السابقة التي كان يستخدم فيها لان المطاعم وقتها كانت غير ملزمة باستخدام اسطوانات الغاز المخصصة للمطاعم.

ولفت إلى أن استخدام المطاعم لأسطوانات الغاز المنزلية ينعكس على المواطن سلباً حيث إن هذه الكمية التي تأخذها بعض المطاعم المخالفة هي من حصته من الغاز المنزلي، ويجب تشديد الرقابة على المطاعم التي تستخدم أسطوانات الغاز المنزلية.

أما بالنسبة لتوزيع الغاز عن طريق البلديات والمخاتير الذين لا يلتزمون بضبط وتنظيم توزيع المادة لفت طه إلى أن هذا الموضوع من اختصاص نائب محافظ دمشق مبيناً أن المحافظة تضع دوراً للتوزيع عن طريق البلديات والمخاتير والجهات المعنية، لافتاً إلى أن فرع غاز دمشق شدد على البلديات لتحقيق العدالة في التوزيع.

وأشار إلى أن قرار إيقاف توزيع الغاز على موظفي الجهات العامة هو قرار صائب وايجابي ويصب في مصلحة المواطن ونوقش هذا القرار في وزارة النفط وشركة المحروقات بأن معظم جهات القطاع العام لجأت لأخذ كميات كبيرة من الغاز لموظفيها وهذه الكميات من مخصصات المحافظات ومن حصة المعتمدين والبلديات والجهات الأخرى وتوزع بآلية توزيع ليست واضحة وبشكل غير دقيق، والتوزيع عن طريق المؤسسة الحكومية يسبب ازدواجية في التوزيع حيث إن المواطن يأخذ أسطوانة غاز من مؤسسته التي يعمل بها ومن البلديات أو المخاتير في المنطقة التي يسكن فيها، موضحاً في الوقت نفسه أن التوزيع للجهات العامة كالمشافي والمخابر لم يتوقف، مبيناً أن قرار الإيقاف يشمل فقط الموظفين في الجهات العامة.

المطاعم ملزمة بشراء حاجتها من الأسطوانات الصناعية

٦٧٥ مخالفة «غاز» خلال شهر

علي محمود سليمان

نظمت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ٦٧٥ مخالفة بحق المتعهدين والباعة والمتلاعبين بمادة الغاز المنزلي خلال شهر، كما بلغ عدد أسطوانات الغاز المحجوزة ٢١٧٠ أسطوانة.

وبحسب بيانات الوزارة، فقد كانت الحصة الأكبر من المخالفات في محافظة ريف دمشق حيث تم تنظيم ١١٧ ضبطاً وحجز ٥٠٨ أسطوانات غاز، ثم محافظة دمشق بتنظيم ١١٣ ضبطاً وحجز ٤٦٧ أسطوانة غاز، وفي حمص تم تنظيم ١١٠ ضبوط وحجز ١٧٤ أسطوانة، وفي محافظة اللاذقية تم تنظيم ٩٠ ضبطاً وحجز ٣٥٦ أسطوانة، وفي محافظة حلب تم تنظيم ٤٧ ضبطاً وتم حجز ٧٥ أسطوانة، بينما تم تنظيم ٩٣ ضبطاً في محافظة طرطوس وحجز ٣٥ أسطوانة غاز، وفي محافظة درعا تم تنظيم ١٧ ضبطاً وتم حجز ٢٣٢ أسطوانة غاز، فيما لم يتم تسجيل أي ضبط في محافظة السويداء.

وتنوعت المخالفات ما بين مخالفات احتكار المادة بقصد الاتجار والبيع بسعر زائد وعدم الإعلان عن الأسعار واستخدام الغاز المنزلي لأغراض صناعية والامتناع عن البيع وتقاضي زيادة في أجور بدل خدمات وعدم التقيد بمواعيد فتح المركز، وشددت المديريات في المحافظات من دورياتها على الأسواق ومراكز توزيع الغاز وذلك تنفيذاً لتعليمات وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك إلى مديرياتها في المحافظات بتكثيف دورياتها في الأسواق لمراقبة عمل مراكز وموزعي الغاز للحيلولة دون التلاعب بآلية التوزيع أو المتاجرة والبيع بسعر زائد وبالتالي اتخاذ العقوبات الرادعة بحق المخالفين.

وأكد مديرو التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظات أن توزيع الأسطوانات يتم وفق جداول اسمية وباتت تنتشر سيارات الغاز في الأحياء وتتم مخالفة كل من يقوم بالبيع في غير الحي أو المكان المخصص له أو البيع بسعر زائد أو لغير الاستخدام المنزلي.